التّضمين النّحويّ، أشكاله ودلالاته

د. سليمان بوراس

جامعة المسيلة

مقدّمة: كثيرة هي الظواهر اللافتة في الدرس النحوي والبلاغي العربي، والتي تستوقف الدارس وتستفز تفكيره وتوجب عليه النظر فيها، وذلك لما لها من الدلالات الجليلة في هذه اللغة الجميلة ولعل من النقاط التي يتقاطع فيها العلمان (النحو والبلاغة) نقطة التضمين، ولكننا لسعة ما فيها من المقولات فإننا نود أن نتحدث في هذا المقال عن الشق النحوي فقط، متحدثين عن مفهوم التضمين وعن أقسامه ولعلنا نرجع مرة أخرى إلى الحديث عن الشق البلاغي متى أتيحت لنا الفرصة مبينين أوجهه وجمالياته على نحو ما سنبين في الشق النحوي.

والتضمين في المعاجم اللغوية قديمها وحديثها يندرج تحت مادة (ض، م، ن) فهذا الأزهري في "تهذيب اللغة" يقول: ضمنت الشيء ضماناً فأنا ضامن وهو مضمون، قال أبو عمرو: الضمن الذي به زمانة في جسده من بلاء أو كسر أو غيره وأنشد:

وما خلتني زلت بعدكم ضمنا أشكو إليكم حموة الألم

وقال الليث: كل شيء أحرز فيه شيء فقد ضمنه»[1]، وجاء في لسان العرب مادة (ض، م، ن): وضمن الشيء أودعه إياه، كما تودع الوعاء المتاع، والميت القبر، وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمنته، وفي الحديث: «من مات في سبيل الله فهو ضامن على الله أن يدخله الجنة، أي هو ضمان على الله ... ويقال ضمن الشيء بمعنى تضمنه ومنه قولهم مضمون الكتاب كذا وكذا»[2]، ويضيف الرازي

في مختار الصحاح على تعريف ابن منظور قوله: «والمضمن من الشعر ما ضمنته بيتا والمضمن من البيت ما لا يتم معناه إلاّ بالذي يليه، وفهمت ما تضمنه الكتاب أي ما اشتمل عليه وكان في ضمنه»[3]، فهو يتطرق في الصحاح إلى التضمين في الشعر، والتضمين جعل الشيء باطن شيء آخر وإيداعه إيّاه ويقال ضمن فلان ماله خزانته. فتضمنته هي، فالمال مُضَمَّنٌ والخزانة مُضمَّنٌ فيها وهي أيضاً متضمنة المال والمال متضمن وضمن الشيء تحمل به[4]، وهذه المعاني اللغوية السابقة لها علاقة بالمعنى الاصطلاحي، إذ يعد المعنى الأول قاعدة ينطلق منها المعنى الثاني وهذا ما سيتضح في ما سيرد من تعاريف اصطلاحية.

ويدل مصطلح التضمين على دلالات متباينة بحسب المادة التي استعمل فيها فنراه في كتب البلاغة في باب (التضمين والاقتباس، وفي مادة العروض في باب (عيوب القوافي)، كما أنه يدخل في أبواب النحو مثل: باب الحروف، والفعل المتعدي واللازم)، ويكون في الأسماء والأفعال والحروف، إلاّ أنّه في الأفعال أظهر لوجود قرينة لفظية توضحه وقد ورد في كلام العرب شعراً ونثراً، وكذلك في القرآن الكريم[5]، ومهما يكن فإننا نستطيع تحديد مفهوم التضمين النحوي فيما يلي:

والتضمين عند الزركشي (ت 794هـ): "إعطاء الشيء معنى الشيء، وتارة يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف"، ويقول السيوطي (ت 911هـ): "التضمين هو إعطاء الشيء معنى الشيء ويكون في الحروف وفي الأسماء وفي الأفعال – وقال في موضع آخر: "إيقاع لفظٍ موقع غيره لتضمنّه معناه" وهو رأي الأشموني (ت 929هـ) إذ قال: "التضمين: إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه: لتصير الكلمة تؤدّي مؤدى كلمتين"، وممّن ذهب المذهب نفسه أبو البقاء الكفوي (ت 1094هـ) وهو وإن ذكر بدءاً أن التضمين يكون في الفعل لكنّه

استدرك الأمر وجعله يشمل اللفظ كله، إذ قال: "التضمين هو إشراب معنى فعل لفعل، ليعامل معاملته، وبعبارة أخرى: هو أن يحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة".

ومن ثمَّ صرَّح بعد ذلك بعدم اقتصار التضمين على الفعل حسبُ، إذ قال: "ولا اختصاص للتضمين بالفعل، بل يجري في الاسم أيضا... وجريانه في الحروف ظاهر"[6].

وقال الدكتور عباس حسن: "التضمين هو أن يُستعمل اللفظ في معناه الأصلي وهو المقصود أصالة لكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ أو يقدر له لفظا آخر"[7] ويرى الزعبلاوي أن التضمين: "هو إشراب لفظ آخر وإعطاؤه حكمهُ"[8].

وقد قرر النحاة أن التضمين ركن من أركان التعليل لبعض المسائل النحوية ولكي يتضح مفهوم التضمين في النحو راح فريق من النحاة يفرق بينه وبين مصطلحات أخرى يمكن أن يلتبس بها كالتقدير والعدل ،و الفرق بين التضمين والعدل في قول ابن الدهان: «أن العدل هو أن تريد لفظا فتعدل عنه إلى غيره كعمر من عامر وسحر من ساحر، والتضمين أن يحتمل اللفظ معنى غيره الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة»[9].

ومهما يكن فإننا نستطيع أن نحدد التضمين النحوي بأنه إشراب كلمة معنى كلمة أخرى فتؤدي وظيفتها في التركيب، وهو مفهوم يمكن أن يكون ضربا من التوسع في اللغة، فإن أدى حرف معنى حرف آخر فهو تضمين، وإن أدى فعل لازم وظيفة فعل متعد فهو تضمين، وإن أشرب الاسم معنى الحرف وأدى وظيفته في التركيب فهو تضمين؛ فباب التضمين واسع في اللغة العربية الأمر الذي جعل ابن جني يقول: "ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع

أكثره لا جميعه لجاء كتابًا ضخمًا، وقد عرفت طريقه فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف"[10].

أنواع التضمين النحوي: يعتري التضمينُ أقسامَ الكلمة من فعل واسم وحرف فقد يتضمن لفظ منها معنى لفظ آخر فيعطى حكمه في الإعمال والإلغاء، وهذا اللفظ قد يكون فعلا متضمنا معنى فعل آخر وتندرج تحته أقسام، وقد يكون اللفظ اسما متضمنا معنى اسم آخر، وقد يأتي اللفظ حرفا متضمنا معنى حرف آخر، من خلال ذلك أمكن لنا أن نتبين بداية أن أقسام التضمين ثلاثة، تضمين في الفعل وتضمين في الاسم وتضمين في الحرف، وسيأتي تفصيل ذلك في ما يأتي بحول الله.

أولا: تضمين الفعل: يعرِّف ابن جني التضمين في الأفعال فيقول: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو معناه"[11]، وهنا يشير ابن جني هنا إلى أن التضمين ضرب من التوسع في العربية، وذلك كقول الله عز وجل: **﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ (البقرة187)**، فأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول رفثت بها أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء تعدى أفضى بـ (إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ (إلى) مع الرفث إيذانا وإشعارًا أنه بمعناه[12] ومن المواضع التي ورد فيها تضمين الفعل معنى فعل آخر الفعل (تم) نحو قولهم: (تتم تسعة بهذا عشرة) بمعنى تصير التسعة بهذا عشرة والفعل (كمل) نحو قولهم: (كمل زيد عالما) بمعنى صار زيد عالما[13]، الفعل (تمثل) نحو قوله تعالى: **﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ (مريم 17)** أي بمعنى صار كما أن من نماذج تضمين الفعل معنى

فعل آخر ما ذكره السيوطي من أن عشرة أفعال تتضمن معنى صار منها (عاد آل، رجع، استحال، تحول ارتد، قعد)[14]، وترد الأفعال(كان، أصبح، أضحى أمسى ظل) بمعنى صار كما ورد ذلك في قوله تعالى: **﴿وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا فَكَانَتْ هَبَاء مُّنبَثًّا﴾ (الواقعة 5و6)**، وقوله تعالى: **﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ (آل عمران 103)** إذ الفعلان كان وأصبح تضمنا معنى الفعل صار.

ومن الأفعال المتضمنة معنى أفعال أخرى، ما تضمن معنى (بئس ونعم) في الدلالة على المدح والذم وهما فعلان جامدان لإنشاء المدح والذم، ملازمان لصيغة واحدة مختلفة عن سائر الأفعال بعدم التصرف، لما تضمناه من زيادة على معنى الخبر تكمن في المبالغة في معنى المدح أو في معنى الذم[15] في قوله تعالى: **﴿بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءتْ مُرْتَفَقًا﴾ (الكهف 29)**، ومن الأفعال التي تضمنت معنى (بئس ونعم) الفعلان (لا حبذا وحبذا)، وقد اجتمع ذلك في قول زياد بن منقذ العدوي:

ألا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا الجاهل العاذر

ويقول سيبويه إن حب فعل وذا فاعله، ويلزم الإفراد والتذكير لكونهما كالأمثال التي لا تغير[16].

ومن الأفعال المتضمنة معنى فعل آخر، ما تضمن معنى (القسم)، إذ القسم أسلوب من أساليب التعبير في اللغة العربية، الغرض منه تأكيد الكلام، وتثبيته لدى السامع، ويؤدى عن طريق أدوات خاصة به منها ما يكون حرفا (كالباء، الواو التاء)، وتتعلق هذه الأحرف بفعل محذوف دال على القسم يقدره النحاة بـ (أقسم أو أحلف) ومنها ما يكون اسما (كأيمن الله، لعمر الله، يمين الله عهد الله، أمان الله).

وفي اللغة أفعال تضمنت معنى فعل القسم وليست صريحة فيه، لكنها تجري مجراه نحو (شهد علم، أخذ، آلى، كتب)، يقول ابن يعيش: "فاعلم أن من الأفعال

أفعالا فيها معنى اليمين فتجري مجرى- أحلف- ويقع الفعل بعدها كما يقع (والله) وذلك: أشهد- أعلم- آليت"[17].

ومن مظاهر تضمين الفعل معنى الفعل تضمين الفعل (رأى) معنى الفعل أيقن والدليل على ذلك قول الشاعر حداش بن زهير بن ربيعة:

رأيت الله أكبر كل شيء محاولة، وأكثرهم جنودا

فاستعمل (رأى) فيه لليقين، وقد تستعمل (رأى) بمعنى ظن كقوله تعالى: **﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ (المعارج 6)** أي يظنونه، وتأتي كذلك بمعنى (حلم)، أي رأى في منامه، ومن تضمين فعل معنى فعل آخر تضمين الفعل (علم) معنى (ظن) ويمثل لها العلماء بقوله تعالى: **﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ (الممتحنة 10)** والفعل (علم) إذا كان بمعنى الظن تعدى إلى مفعولين، ومفعولاه في الآية هما الضمير (هن) المتصل بلفظ (علمتموهن)، والثاني هو لفظ (مؤمنات).

ومن أوجه التضمين في الفعل أيضا، إجراء اللازم مجرى المتعدي، والعكس فمن الملاحظ أن التضمين يدخل في النوعين، بحيث يجعل اللازم متعديا والمتعدي لازما، وبعبارة أخرى إنّ الفعل المتعدي قد يتضمن معنى فعل لازم فيأخذ حكمه ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: **﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ (النور 63)** أي يخرجون، ذلك أن (خالف) يتعدى بنفسه فلما ضمن معنى (خرج) عدي بحرف الجر "عن"، ومن شواهدهم الشعرية قول ذي الرمة:

وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي

فقد ضمن (يجرح) معنى (يفسد)، وجرح متعد، وفسد لازم فضمن المتعدي معنى اللازم بدليل تعديته بحرف الجر "في"[18]، ومثل ذلك قالوا في الفعل اللازم إذ جعلوا التضمين وسيلة من وسائل تعديته ومن أمثلتهم على ذلك قوله تعالى: **﴿وَلَا**

تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ (البقرة 235) أي لا تنووا لأن عزم لا يتعدى إلاّ بحرف الجر (على) فتقول عزمت على كذا[19].

وقد يضمن الفعل معنى الحرف ومثال ذلك (ليس) الناسخة حملا لها على (ما) المهملة وذلك لإفادتهما معنى واحد وهو النفي وهي في هذه الحال حرف عند بعض النحاة ومنهم ابن السراج، ابن شقير، وأبو علي الفارسي بمنزلة (ما) النافية للحال، وحجتهم أن (ليس) تؤدي معنى النفي الذي يؤدى بأحرف مثل: (ما، لم، ما لن، ولا) وإنما جعلت بمنزلة (ما) لدلالتها على نفي الحال مثلها، أو على نفي الاستقبال، ولأن خبرها يقترن بـ (إلاّ) الدالة على الحصر فتهمل حملا على (ما) عند اقتران خبرها بـ (إلاّ) نحو قولهم: «ليس الطيب إلاّ المسك»، ويرى سيبويه أن استعمال (ليس) في هذه الصورة لغة لبني تميم أهملت لانتقاض خبرها بـ (إلاّ) الدالة على الإثبات والتوكيد فزال النفي عنها[20]، ومن صور تضمين الفعل معنى الحرف أيضا، تضمين (عسى) معنى (لعل) وإعمالها عملها في نصب الاسم، ورفع الخبر فقد اختلفت في (عسى)، فرأى الجمهور أنها فعل ماض مطلقا، بدليل اتصاله بتاء الفاعل، نحو قوله تعالى: **﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ﴾ (محمد 22)**، ويرى الكوفيون ومعهم ابن السراج أن (عسى) حرف مطلق دال على الرجاء إذ تلاها اسم ظاهر أو إذا اتصل بها ضمير رفع، وتكون حرفا بمنزلة (لعل) إذا اتصل بها ضمير نصب، فتضمن معناها في الدلالة على الرجاء، ويجوز أن يعمل عملها في نصب الاسم ورفع الخبر ومن ذلك قول صخر بن عود الحضرمي[21]:

فقلت عساها نار كأس وعلها تسكي فآتي نحوها فأعودها

ومما يدل على تقارض (عسى ولعل) أن (لعل) يجوز في خبرها أن يقترن بـــ (أن) المصدرية كما هو الشأن في خبرها (عسى) نحو قوله تعالى: **﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾ (الإسراء: 08).**

ثانيا: تضمين الاسم: معروف جدا لدى النحاة أن الاسم قسمان معرب ومبنـــي فالمعرب أصل والمبني فرع عليه وفي عرفهم أن كل ما جاء على أصله لا يســأل عن علته، ولذلك فهم لا يسألون عن سبب إعراب الاسم لأن الإعراب أصل فيــه ولكن إذا خرج عن أصله إلى البناء فلا بد من تعليل هذا البناء وقد عللوا أســباب البناء للأسماء في رأيهم وجعلوها تتلخص في النقاط التالية كما قال ابن مالك :

والاسم منه مـــــــعرب ومبني	لشبه من الحـــــروف مدني
كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا	والمعنوي في متى وفي هنا
وكناية عن الـــــــــــفعل بلا	تأثر، وكافـــــتقار أصلا

وبذلك نستطيع أن نصنف الأسماء التي عُلل بناؤها على أساس تضميني إي إنها بنيت لعلة الشبه بالحرف أو شبه الوضع أو شبه المعنى إلى أسماء استفهام وأسماء إشارة وأسماء شرط، وظروف، فأسمـــاء الاستفهام كما قرر النحاة من المبهمـــات التي تعرف بالاستفهامية ولما جاءت هذه الأسماء المبنية خارجة بذلك عن الأصل الذي ينبغي أن يكون في الأسماء وهو الإعراب، فلا بد من تعليـــل ســـبب بنائهـــا ويبدو أن سبب بنائها هو تضمنها لمعنى حرف الاستفهام وهو الهمزة، وذلـــك أن الهمزة هي أصل حروف الاستفهام، قال الأنباري: "وأما (أين) و(كيف) فإنما بُنيـــا على الفتح لأنهما تضمنا معنى حرف الاستفهام" وقال ابن يعـــيش: "وأمـــا (أيـــن) فظرف من ظروف الأمكنة وهو مبني لتضمنه همزة الاستفهام"، كما نجد أن بعض أسماء الاستفهام تتضمن معنى آخر غير الاستفهام؛ مثل متـــى التـــي تـــدل علـــى الزمان[22]، في قوله تعالى: **﴿مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (يونس48)** وأيـــن

تدل على المكان في قوله تعالى: **﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ (التكوير 26)**، فانظر إلى أن التضمين موجود في هذا النوع من الأسماء وهو الذي جعله مبنيا، غير أن الذي يعنينا هو هذا التضمن نفسه، ومنه نقول بأن الاسم يمكن أن يتضمن معنى من حرف أو غيره.

أما أسماء الإشارة فقد افترض النحاة أن الإشارة واحدة من المعاني شأنها في ذلك شأن الاستفهام والنفي والشرط والاستثناء والنداء وما إلى ذلك، واسم الإشارة مبني دائما إلاّ إذا دل على المثنى مذكرا أو مؤنثا، فإنه يعرب حينئذ إعراب المثنى[23]، واسم الإشارة يشبه حرفا كان من حقه أن يوضع لأن المعاني تعاد بالحروف لكنّه لم يوضع شبهاً معنوياً فيتضمّنه ويأخذ حكمه فيصير مبنيّاً، واسم الشرط واسم الاستفهام يشبهان حرفا موجوداً هما همزة الاستفهام وإن الشرطية واسم الفعل يشبه الفعل أو الحرف لأنّه يؤثّر ولا يتأثّر مثلهما، واسم الموصول أيضاً يشبه شبهاً افتقاريا من حيث أنّه يحتاج إلى صلة لتبين معناه كما يحتاج الحرف إلى اسم أو فعل لبيان معناه [24]، ولما كان قد وضع لهذه المعاني أدواتها افترضوا قياسا على ذلك أن الإشارة كان ينبغي أن يوضع لها حرف يدل عليها ولما لم تسعفهم النصوص في الكشف عن هذا الحرف قالوا كان ينبغي أن يوضع للإشارة حرف ولكنه لم يوضع، وهذا الافتراض مبني على فكرة الأصل والفرع ولما اطمأنوا لهذا الافتراض عللوا بناء أسماء الإشارة مثل: (هنا، هؤلاء) لتضمنها معنى حرف لم يوضع قال الأنباري: "وأما (هؤلاء) فإنما بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة وإن لم ينطق به لأن الأصل في الإشارة أن تكون بالحرف كالشرط والنفي والتمني والعطف، إلى غير ذلك من المعاني إلاّ أنهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا (هؤلاء) معنى حرف الإشارة، ولا يخفى هنا أن تعليلهم هذا مبني على الجدل المنطقي وليس تعليلا لغويا، ويبدو أن أبا علي الفارسي لم يقتنع بما ذهب

إليه النحاة في تعليل بناء أسماء الإشارة لأنها عنده مبنيـــة لتضـــمنها معنـــى (أل) العهدية و(أل) حرف وبذلك تكون أسماء الإشارة مبنية عنده لتضمنها حرفا موجودًا وليس لتضمنها معنى حرف غير موجود"[25]، كما يجب الإشارة إلـــى أن بعـــض أسماء الإشارة تفيد معنيين مثل: (هنا) و(ثَمّ) فهما تفيدان الإشارة مع الطرفية فأمـــا (هنا) فهي اسم إشارة لمكان قريب مثل: هنا العلم والأدب، وبسبب دلالتهـــا علـــى المكان مع الإشارة دخلت في عداد ظروف المكان فهي اسم إشارة وظرف مكـــان معا أما (ثَمّ) فهي اسم إشارة للمكان البعيد[26].

أما أسماء الشرط فإن الشرط أحد الأساليب العربية المعروفـــة، لـــه أحكامـــه وأدواته، وهو إما حروف وإما أسماء، والحروف هي: (إن، إذ ما، لو، إن)، وإمـــا أسماء مثل: (من، ما، مهما، متى، أيان، أينما حيثما، كيفما، أي). وهي كلها مبنية في ما عدا "أي" فهي معربة لإضافتها إلى مفرد كحالتها في الاستفهام[27]، وقد بين النحاة هذه الأدوات وتلك الأحكام في مصنفاتهم النحوية واعتقـــادًا مـــنهم بنظريـــة الأصل والفرع فقد افترضوا أن (إنْ) هي أصل أدوات الشرط ولذلك فإن ما عداها من حروف أو أسماء شرطية إنما هي فرع عليها، وهذا النـــوع بطبيعـــة الحـــال متضمن لذلك الأصل فإذا ما سألت النحاة عن سبب بناء أسماء الشرط أجابوا عـــن ذلك بأنها تضمنت معنى حرف الشرط وهو (إنْ) قال ابن الأنباري: "فأمـــا (مَـــنْ) فإنها بنيت لأنها لا تخلو: إما أن تكون استفهامية أو شرطية أو اسما موصـــولاً أو نكرة موصوفة فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام وإن كانـــت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط، ومثل ذلك بناء (متى) الشرطية في قولك: متى تقم أقم"[28]، كما نجد أن بعض أسماء الشرط مثل (من) التي تـــدل بصـــيغتها المجردة على معنى في نفسها فهي تدل على العاقل غالبا وتدل على معنى في مـــا

بعدها وهو الشرط وكلمة (ما) تدل غالبا على غير العاقل لنفسها وتدل على معنى في ما بعدها وهو الشرط، كما يدلان على التعليق والجزاء في ما بعدهما.

وهناك الأسماء المتضمنة معنى الشرط، ومنها الاسم الموصول المتضمن معنى الشرط الواقع مبتدأ، فيجوز في خبره أن يقترن بـ (فاء) جواب الشرط، كما هو الشأن في جواب الشرط أحيانا وعلل سيبويه ذلك بقوله: "وإنما جاز ذلك لأن قولك الذي يأتيني فله درهم، فيه معنى الجزاء فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في جر الجزاء"، ووجه الشبه بين الاسم الموصول واسم الشرط هو الدلالة على الإبهام والعموم، فمتى تضمن الاسم الموصول الواقع مبتدأ معنى الشرط في إبهامه وغموضه، جاز اقتران خبره بالفاء وهو مذهب سيبويه ومعظم البصريين[29]، ومنه قوله تعالى: **﴿وَاللاَّئِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ (الطلاق 04)**، وفصل النحاة القول في اقتران خبر المبتدأ بـ (الفاء) وجعلوا اقترانه بها واجبا، إذا وقع المبتدأ بعد (أما) الشرطية نحو قوله تعالى: **﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (فصلت 17)**.

الظروف: أما الظرف فهي أسماء تدل على زمان أو على مكان وتتضمن معنى وتنقسم إلى[30]: ظروف زمان وهي أسماء تذكر لبيان زمن أو وقت حدوث الفعل مثل قوله تعالى: **﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَّاءَ﴾ (هود 10)**، وظرف مكان وهي أسماء تذكر لبيان مكان حدوث الفعل، وقد وردت طائفة من الأسماء الدالة على الظرفية وهي أسماء مبنية، وقد علل النحاة سبب بنائها بالتضمين وأشهر هذه الأسماء وأكثرها دورانا على الألسنة هي: أمس، الآن، قبل، بعد، مذ ومنذ وإذا[31]، فأما (أمس) فقد علل ابن الأنباري سبب بنائها بتضمينها معنى لام التعريف، أما ابن يعيش فقال: «اعلم أن أمس ظرف من ظروف الزمان ويتضمن

اليوم قبل يومك وأنه بني لتضمنه لام المعرفة»[32]، وأما (الآن) فقد اختلف النحاة حول بنائها فذهب أبو العباس المبّرد إلى أنها إنّما بنيت لأنها في أول أحوالها معرفة بالألف واللام، وحكم الأسماء أن تكون منكورة شائعة ثم يدخل عليها ما يعرفها، فلما خالفت أخواتها من الأسماء بأن وقعت معرفة في أول أخواتها ولزمت موضعًا واحدًا بنيت لذلك، لأن لزومها بهذا الموضع ألحقها بشبه الحروف[33]، وأما قبل وبعد فبنيتا أيضا لأنهما تضمنتا معنى الحرف وعن (مذ ومنذ) قال ابن الأنباري في بنائهما: «فإن قيل فلم بنيت (مذ ومنذ) ؟ قيل لأنهما إذا كانا حرفين بنيا، لأن الحروف كلها مبنية وإذا كانا اسمين بنيا لتضمنهما معنى الحرف، كما يذكر النحاة في (إذ وإذا) أنهما ظرفان متضمنان معنى الشرط أي معنى حرف الشرط، وذكروا في سبب بنائهما شبههما للحرف في الافتقار المتأصل إلى جملة.

أسماء الأفعال: يرى البصريون أن صه وشتان، وأف وأمثالها هي أسماء أفعال لا أفعال على رأي الكوفيين فإنها تدخل في مجال الفعل ومن ثم قالوا اسم فعل أمر نحو: صه بمعنى أسكت واسم فعل ماض نحو: شتان بمعنى بَعُدَ، واسم فعل مضارع نحو أف بمعنى أتضجر، ويشبه ابن هشام أسماء الأفعال في نيابتها عن الأفعال بليت ولعل فقال: "ألا ترى أنهما نائبان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل" وأسماء الأفعال بنيت لسببين: الأول: تضمينها معنى الفعل والأصل في الفعل أن يكون مبنيا، والسبب الثاني: تضمينها معنى الحرف لأنها تشبهه في كونها تؤثر في غيرها ولا يؤثر فيها عامل.

أما في المشتقات ويمثلها اسم الفاعل، صيغ المبالغة، اسم المفعول، الصفات المشبهة، اسم التفضيل ... إلخ، وهذه المشتقات تقوم بوظيفتين في النظام النحوي وهما: وظيفة الاسم وهي الأصل ووظيفة الفعل وهي الفرع[34]، فالمصدر أصل

الاشتقاق لدلالته على الحدث والفعل، وسائر المشتقات تدل على الحدث والزمن وشأن الفرع أن يدل على معنى الأصل، ويزيد عليه زيادة هي الغرض من اشتقاقه وصياغته، نحو قوله تعالى: **﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ﴾ (البقرة 251)**، هنا نلمح أن (دفع) متضمن لمعنى الفعل وبالتالي أدى وظيفته في التركيب، فكلمة (الناس) تعرب مفعولا به للمصدر (دفع)، كذلك نحو قوله تعالى: **﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ (الروم 28)**،ويعد المصدر متضمنا معنى الفعل وعاملا عمله تعدية ولزوما على رأي الكوفيين وذاك في موضعين الأول أن يكون نائبا مناب الفعل مثل إكرام الضيف والثاني أن يتضمن معنى (أن + الفعل) عن إرادة المضي والاستقبال، أو (ما + الفعل) عن إرادة الحال[35] كما أن اسم الفاعل وصف دال على المشتق من الفعل وهو يعمل إذا كان معرفا بال التعريف أو إذا كان منونًا كما يعمل حينما يعتمد على وضع نحوي محدد، ويعمل اسم الفاعل لزوما وتعديا، فإذا كان لازما رفع فاعله فقط وإن كان متعديا رفع الفاعل ونصب المفعول به، كما يقوم بوظيفتين، إحداهما أصلية كوظيفة الاسم والثانية فرعية كوظيفة الفعل مثل قوله تعالى: **﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ (الزمر22)** وقوله أيضا: **﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ (الكهف 18)**، ففي الآية الثانية كلمة (ذراعيهْ) مفعول به لاسم الفاعل والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، وباسط في الوقت نفسه صفة الكلب واسم المفعول مشتق من الفعل المبني للمجهول كقوله تعالى: **﴿مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ، وَإِنَّ لَكَ لأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ (القلم 2و3)** يرفع نائب الفاعل فقط إذا كان فعله متعديا إلى مفعول واحد، ويرفع نائب الفاعل وينصب المفعول به، إذا كان متعديا لمفعولين[36].

واسم التفضيل لفظ مصوغ على وزن (أفعل) لدلالة غالبا على زيادة في الموصوف على غيره في الفعل المشتق منه، نحو: محمد أكرم القوم، ويُصَاغ على

وزن (أفعل) لفظا، أو تقديرا نحو: (خير شر) ويشترط النحاة في الفعل الذي يصاغ منه اسم التفضيل شروطا هي: أن يكون فعلا ثلاثيا مجردا متصرفا، تاما، مثبتا ومبنيا للمعلوم، غير دال على عيب ظاهر، قابلا للتفاوت ويعمل اسم التفضيل عمل فعله، فيرفع ضميرا مستترا أو فاعلا ظاهرًا، بشرط أن يصح وقوع فعل بمعناه موقعه فيكون ذلك في موضع وقع فيه صفة لاسم جنس مسبوق بنفي أو شبهة وكان مرفوعه أجنبيا من الموصوف، وكان مفضلا على نفسه في اعتبارين، ويمثل النحاة له بقولهم: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد.

ومن مظاهر تضمين الاسم في معنى اسم آخر، الحمل على المعنى؛ يقول ابن جني في قضية الحمل على المعنى: "اعلم أن هذا الشرج (النوع) غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام، منثورًا ومنظومًا كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا وغير ذلك"[37]، فمن تذكير المؤنث قوله تعالى: **﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ (الأنعام 78)**، أي هذا المرئي ونحوه، وقالوا في قوله سبحانه وتعالى: **﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف 56)**، إنه أراد الرحمة هنا المطر، ومنه قول الحطيئة:

ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي

ذهب بالنفس إلى الإنسان فذكر، ويعني بثلاثة، ويعني بثلاثة أنفس نفسه وزوجته وابنته مليكة[38].

ثالثا: تضمين الحرف: تناول اللغويون الحروف في اللغة العربية من مختلف جوانبها، فقد تناولها النحويون من عدة نواح من حيث إعمالها وإهمالها، وزيادتها وحذفها وشروطها ومعانيها، ولعل من الظواهر التي تطبع أسلوب الجملة في

تركيبها النحوي استعمال حرف بمعنى حرف، ويسمى ذلك بالتضمين أو الإحـــلال أو النيابة أو التقارض، وهذه الظواهر تشابه وتترابط فيما بينها بعدة أوجـــه لأنهـــا تدور في فلك علوم اللغة، بيد أن هذا الترابط لا يمنع أن تمتاز كل ظاهرة لغويـــة عن غيرها بسمات خاصة لا تشاركها فيها الظواهر الأخرى، وقد اهـــتم القـــدماء والمحدثون بتلك الظاهرة، وتناولها النحاة قديما وحديثا وحقيقـــة نيابـــة الحـــروف بعضها عن بعض فتتلخص في مذهبين[39]:

حروف نائبة عن جمل لأجل الاختصار: ونقصد بها حرف النفـــي والاســـتفهام والعطف، والاستثناء والتمني وما أشبهها قال ابن جني مفسرًا ما نقله أبـــو علـــى الفارسي: إنما دخلت- أي الحروف الكلام لضرب من الاختصار، هو أنك إذا قلت: ما قام زيدٌ فقد أغنت (ما) عن (أنفي) وهي جملة من فعل وفاعل وإذا قلت: قام زيدٌ وعمر فقد نابت الواو عن (أعطف)، وإذا قلت: ليت لي مالاً، فقد نابت (ليت) عـــن (أتمنى). وإذا قلت: هل قام أخوك؟ فقد نابت (هل) عن (استفهم).

ومن الواضح أن الحروف السابقة قد نابت عن الجمل من قبيل التضمين، بمعنى أنها تضمنت جملاً محذوفة سدت مسدها في السياق.

حروف نائبة عن حروف أخرى اقتضاها الاستعمال: فهي حـــروف الجـــر أو حروف الصفات، إذ إن هذه الحروف كثيرًا ما تتبادل المواقع على سبيل التضمين وحقيقة الأمر في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض تتلخص في مذهبين:

الأول: أنه ليس لحرف الجر إلاّ معنى واحد أصلي يؤديه على سبيل الحقيقة لا المجاز، فمثل الحرف (من) يؤدي معنى واحدا حقيقيا هـــو (الابتـــداء)، فـــإن أدى الحرف معنى آخر غير المعنى الواحد الأصلي الخاص به، وجب القول بأنه يؤدي المعنى الآخر الجديد، إما تأدية مجازية، أي من طريق المجاز لا الحقيقـــة، وإمـــا تأدية تضمين أي تضمين الفعل أو العامل الذي يتعلق به حرف الجر.

ومن أمثلة على المجاز: الحرف (في) معناه الحقيقي الظرفية مثال ذلك: «الماء في الكوب» ونفهم من هذا أن الكوب يحوي بين جوانبه الماء، أما إذا قلنا: «غـرد الطائر في الغصن»، فإننا نستطيع أن نفهم أن الغصن يحوي في طياتـه الطـائر ولكن يكون فوقه أو عليه، فالحرف (في) لم يؤدي معناه الحقيقي والمعنى الجديـد هو الاستعلاء أو الفوقية، الذي يختص به الحرف (على) وهكذا فقد أدى الحـرف (في) معنى ليس مع اختصاصه والاختصاص أن نقـول: (غـرد الطـائر علـى الغصن).

ومن هنا تحقق للحرف (في) الشرطان اللذان لا بد من توافرهمـا وتحقيقهمـا لاستعمال المجاز فالظرفية والاستعلاء كلاهما يقتضي التمكن والثبات، فحين يسمع قول القائل: «كنت في الصحراء ونفذ ما معي من ماء، وكدت أموت مـن الظمـأ حتى صادفت بئرا، شربت من مائها العذب ما حفظ حياتي التي تعرضت للخطـر في يومين ...»، سيدرك سريعا معنى الحرف (من) الذي تكرر بمعان لغوية كثيرة هي: بيان الجنس (من الماء) والبيئة (الظمأ)، والبعضية (من مائها)، والابتداء (من يومين)، فكل واحد من المعاني السالفة يقفز إلى الذهن بمجر سماع حـرف الجـر خلال جملته، وهذا علامة حقيقية[40]، كما يثبت النحاة أن للحروف معـاني زائـدة على معانيها الكثيرة الدوران في الكلام الفصيح وقد يفسر هذا النوع مـن أنـواع التضمين بنيابة الحروف بعضها عن بعض، وقد تناول النحاة مسألة نيابة الحروف قديما، فهذا الفراء يقول: وقد تضع العرب الحرف في غير موضعه إذا كان المعنى معروفا.

وأورد الهروي أن حروف الإضافة قد يدخل بعضها مكان بعض، وأورد أمثلة من القرآن والشعر ورأى المالقي أن الحروف لا ينوب بعضها عن بعـض إلاّ إذا كان معناها واحدا، ومعنى الكلام الذي يدخلان فيه واحدا، أو رجعًا إليه ولو علـى

بعد[41]، وعلى الرغم من ذلك انقسم النحاة العرب حول قبولهم تضمن حرف الجر معنى حرف آخر، أو النيابة عنه إلى فريقين مشهورين[42]، فالبصريون يـرون أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا علـى حـروف الجـزم وأحـرف النصب، فإنها هي الأخرى لا يجوز فيها ذلك، وما أوهم ذلك عندهم: إمّـا مـؤولاً تأويلاً يقبله اللفظ كما في قوله تعالى: **﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ (طه 71)**، إنّ (في) ليست بمعنى (على) ولكنه شبه المصلوب لتمكنه من الجـذع بالحـال فـي الشيء، لذا نرى سيبويه يكرر في باب حروف الجر: "فهذا أصـله وإن اتسـعت". ومذهب البصريين في هذا الشأن هو: (التجوز في الأفعال أولى من التجـوز فـي الحروف) والكوفيون يرون جواز تضمن حرف الجر معنى حرف جر آخر، أو أن يكون الحرف بدلاً من غيره وعلى هذا يوافقون على وقوع التّقارض بين حـروف الجر، كون التّقارض هو تضمين متبادل بين شيئين، ويعد رأي الكوفيين هنا أيسر وأقرب للفهم والقبول، لما ورد من شواهد في القرآن والشعر وكـلام العـرب[43] وسنورد فيما يلي نموذجا من حروف الجر، والمعاني التي تؤديها وهو حرف الباء تمثيلا به لأن المقام لا يسع لأن نتحدث عن جميع حروف الجر.

فالباء حرف جر مبني على الكسر، يجر الاسم الظاهر والمضمر، لـه معـاني كثيرة تنحصر في أربعة عشر معنى منها: الإلصاق: وهو أصل معانيها، ولم يذكر له سيبويه غيره، قال: «إنّما هي للإلصاق والاختلاط ثم قال: فما اتسع من هذا، في الكلام، فهذا أصله، قيل وهو معنى لا يفارقها»، وذكر ابن مالك أن الباء في نحو: مررت بزيد، بمعنى "على"[44]، بدليل قوله تعـالى: **﴿وَإِنَّكُـمْ لَتَمُـرُّونَ عَلَـيْهِمِ﴾ (الصافات 137)** ومن معانيها الاستعلاء: أي أن تكون بمعنى على، مثال ذلك قوله تعالى: **﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ (المطففـين 30)** بمعنـى إذا مـروا علـيهم يتغامزون ومن معانيها الاستعانة: وذلك عندما تدخل على آلة الفعل، نحو: «كتـب

بالقلم»، ومن معانيها أيضا السببية والتعليل: وهي الداخلة على سبب الفعل وعلته التي من أجلها حصل[45]، نحو: (مات بالجوع)، ومنه قوله تعالى: **﴿فَكُلاًّ أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾ (العنكبوت 40)**، ومن معانيها المصاحبة: أي بمعنى: "مع"، نحو: (بعتك الفرس بسرجه، والدار بأثاثها) ومنه قوله تعالى: **﴿اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾ (هود 48)** أي مع سلام ومن المعاني أيضا القسم: وهي أصل أحرفها، ويجوز ذكر فعل القسم معها نحو: «أقسم بالله»، ويجوز حذفها نحو: (بالله لأجتهدن)، ومن المعاني البدل: وهي التي تدل على اختيار أحد الشيئين على الآخر، بلا عوض ولا مقابلة كحديث: (ما يسُرني بها حُمْرُ النّعم)، وقول بعضهم: (ما يسرني أني شهدت بدرًا بالعقبة)، أي: بدلها[46]، وقوله تعالى: **﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ (المائدة 45)**، ومن المعاني الظرفية: وعلامتها أن يحسن في موضعها "في"[47] نحو قوله تعالى: **﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللّهُ بِبَدْرٍ﴾ (آل عمران 123)**، ومن المعاني التبعيض: وعبر بعضهم عن هذا بموافقة "من" يعني التبعيضية، وفي هذا المعنى خلاف، وممن ذكره الأصمعي، والفارسي في (التذكرة) ونقل عن الكوفيين، وقال به القتبي وابن مالك. واستدلوا على ذلك بقوله تعالى[48]: **﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ (الإنسان06)**، ومن المعاني المجاوزة: وعبر بعضهم عن هذا بموافقة "عن". وذلك كثير بعد السؤال نحو: قوله تعالى: **﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ (الفرقان 59)**، ومعنى أخير التعدية: وتسمى باء النقل، فهي كالهمزة في تصيرها الفعل اللازم متعديا، فيصير بذلك الفاعل مفعولا، كقوله تعالى: **﴿ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ﴾ (البقرة 17)**، أي أذهبه.

خاتمة: من خلال كل هذا الذي تناولناه من تعريف للتضمين ومن أشكاله ومن دلالاته يتبين لنا أن التضمين ظاهرة بلاغية لافتة للنظر في الدرس البلاغي والدرس النحوي العربي جديرة بأن يتوقف عندها الدارسون، ولذلك كان للعلماء الأولين بها عناية، وتناولوها من زاوية الأصل والفرع وقسموها بحسب عناصر

الكلمة، ونظروا في حالاتها، وبينوا الدلالات التي تؤديها في العربية ولذلك أيضا كان للعلماء المتأخرين توقف عندها، فكان وقوفهم مرة ليعزز ما ذهب إليه الأولون ومرة ليعدل أو ينقد فكر الأولين من خلال ترجيح رأي على رأي آخر، أو لبيان نقص في رأي وتبيين ما يراه المحدثون أفضل وقد لاحظنا أن هذه الظاهرة مجال الدرس تكون في الأفعال ويقع فيها التضمين بل وتتنوع مظاهر التضمين الفعلي وتكون في الأسماء وتتعدد مظاهر التضمين الاسمي وتكون في الحروف وتكثر مظاهر التقارض الحرفي، وكل هذه المقولات إنما تجعلنا نقول أخيرا إن هذا الباب من الدرس اللغوي العربي ليدلنا على أن التضمين واحد من أوجه التوسع في المعنى في العربية.

الهوامش:

1- الأزهري أبو منصور، تهذيب اللغة، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ج 2، مادة (ض، م، ن)، ص 49.

2- ابن منظور، لسان العرب، مادة (ض م ن)، دار صادر، بيروت ط1، 2000، ص 257.

3- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مادة (ض، م، ن)، مكتبة لبنان بيروت، ص 161.

4- ناظم علي عبادي، التعدية بالتضمين إلى مفعولين في أفعال القرآن الكريم، جامعة البصرة- كلية الآداب قسم اللغة العربية-، ص 14.

5- بلقاسم بلعرج، ظاهرة توسع المعنى في اللغة العربية نماذج من القرآن الكريم، جامعة قالمة ص 11.

6- الكفوي، الكليات، ص 266، نقلا عن: مازن عبد الرسول سلمان، التضمين النحوي وتوجيهاته في القرآن الكريم، كلية التربية الأساسية، قسم اللغة العربية، ص 7.

7- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط4، ص 564.

8- الزعبلاوي صلاح الدين، مسالك القول في النقد اللغوي، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع دمشق، ط1، 1984، ص 191.

9- أحمد حسن حامد، التضمين في العربية، بحث في البلاغة والنحو، دار الشروق للنشر الأردن ط1، 2001. ص 43.

10- ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط2، ص 210.

11- ابن جني، الخصائص، ص 308.

12- ابن جني، الخصائص، ص 308.

13- محمد بن حسن الأستربادي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ج4، ط1، 1981، ص 139.

14- انظر جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، تحقيق: عبد العالي سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ج4، 1979، ص 71.

15- أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية صيد، بيروت، ج1، ص 97.

16- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق، عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت ج2، ص 180.

17- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ط3، ج3، ص 91.

18- أحمد حسن حامد، التضمين في العربية، ص 55.

19- أحمد حسن حامد، التضمين في العربية، ص 55.

20- أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، سلسلة الأدب واللغويات، مجلة نصف سنوية محكمة العدد 2، عمادة البحث العلمي، إربد، الأردن، 1991، ص 98.

21- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ج3، ط3 1996، ص 878.

22- أحمد حسن حامد، التضمين في العربية، ص 47.

23- عبده الراجحي التطبيق النحوي، التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر ط2، 1991.ص 53.

24 - خليل بروبني، جميل جعفري، المرجع السابق، ص 5.

25- أحمد حسن حامد، التضمين في العربية، ص 49.

26- عباس حسن النحو الوافي، ص 328.

27- عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص 71.

28- أحمد حسن حامد، التضمين في العربية، ص 48.

29- أحمد حسن حامد، التضمين في العربية، ص 48.

30- ينظر أحمد أمين عبد الغني النحو الكافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000 ص 273.

31- أحمد حسن حامد التضمين في العربية، ص 50.

32- ابن يعيش شرح المفصل، ص 106.

33- أحمد حسن حامد، التضمين في العربية ص 51.

34- أحمد حسن حامد، التضمين في العربية، ص 63.

35- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المكتبة العصرية، ج2، بيروت ص 259.

36- أحمد حسن حامد، التضمين في العربية، ص 64.

37- ابن جني، الخصائص، ص 411.

38- ابن جني، الخصائص، ص 412.

39- أحمد حسن حامد، التضمين في العربية، ص 60.

40- عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص 540.

41- عبد الجبار توامة، التعدية والتضمين في الأفعال العربية، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية (بن عكنون، الجزائر)، 03-1994، ص 93.

42- عبد الله أحمد جاد الكريم، ظاهرة التقارض في الدرس النحوي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1 2002، ص 47.

43- المرجع نفسه، ص 48.

44- المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق، فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1992، ص 36.

45- مصطفي الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج3، 2001 ص 170.

46- المرجع نفسه، ص 170.

47- المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 40.

48- المرجع نفسه، ص 43.